العدد (1559) السنة السادسة - الخميس (16) تمـوز 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـــواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

باكستان والصين : روابط عسكرية لم تعرف التراجع منذ الستينيات

د. عبدالله المدني

في الأخبار الواردة من باكستان أن إسلام آباد، بالتعاون مع بكين، بدأت فعلا في إنتاج الطائرات المقاتلة متعددة الاستخدام من طراز "ثندر جي اف – ١٧"، وذلك من اجل تعزيز قدرات القوة الجوية الباكستانية حينما يدخل أول سرب من هذه المقاتلات الخدمة قبل نهاية العام الجاري، طبقا لما أكده رئيس الأركان الجوية الباكستانية الفريق أول طيار "راو قمر سليمان".

والحقيقة أن هذا الخبر لم يكن غريبا ولم يفاجئ أحدا في ظل ما هو معروف عن التعاون العسكري الواسع والقديم ما بين الصين و باكستان. هذا التعاون الذي فرضته عوامل سياسية وإيديولوجية عدة على رأسها وجود عدوين مشتركين للبلدين ممثلين في الهند والاتحاد السوفيتي السابق، قبل أن تحدث تطورات دولية معينة – مثل قطع الولايات المتحدة مساعداتها العسكرية عن الباكستانيين بسبب تحرشهم بالهند في عام ١٩٦٥ وبالتالي قيام الحرب الهندية – الباكستانية الثانية من بعد حرب العام ١٩٤٨ – تعزز ذلك التعاون وتساعد في توسعه وتنوعه وديمومته.

والجدير بالذكر في هذا المقام أن باكستان اعترفت بجمهورية الصين الشيوعية في عام ١٩٥٠ لتكون بذلك ثالث بلد غير شيوعي وأول بلد مسلم يقدم على ذلك العمل. وفي ٢١ مايو من العام التالي قامت باكستان – بالرغم من تحالفاتها وقربها من الغرب – بقطع علاقاتها مع جمهورية الصين الوطنية (تايوان) وتأسيس علاقات دبلوماسية كاملة مع بكين. ومنذ ذلك التاريخ تسارعت العلاقات والروابط البينية متخذة صورا عديدة من دون توقف أو انقطاع أو تباطؤ، ولا سيما منذ عام ١٩٦٢ الذي شهد الحرب الحدودية القصيرة ما بين القوات الصينية والهندية إذ رأى الساسة الباكستانيون انه طالما صار هناك عداء ما بين بكين ونيودلهي فعليهم استغلال ذلك جيدا وبسرعة وتوظيفه بأفضل ما يمكن من اجل دعم قدراتهم في مواجهة خصمهم الهندي اللدود. وانطلاقا من مبدأ "أن عدو عدوي هو صديقي"، تم تبادل الزيارات على أعلى المستويات ما بين مسؤولي البلدين، ووقعت اتفاقيات ومعاهدات متنوعة، وقدمت بكين مساعدات اقتصادية لباكستان، بل صارت العلاقات مع بكين هي أهم ركن من أركان السياسة الخارجية الباكستانية إلى الدرجة التي لم يتردد معها صناع القرار في كراتشي في عام ١٩٦٣ من التنازل عن آلاف الكيلومترات المربعة من أراضي كشمير الباكستانية للصين عند توقيع اتفاقية رسم الحدود المشتركة في ذلك العام.

وحينما غزا الاتحاد السوفيتي أفغانستان في عام ١٩٧٩، سارعت بكين كما هو معروف بالوقوف خلف باكستان التي نظرت إلى ذلك التدخل في ساحتها الخلفية بعين الشك والريبة ورأت فيه مقدمة لإحداث خلل في موازين القوة في شبه القارة الهندية لصالح الهند حليفة السوفييت.

وضمن التعاون الصيني – الباكستاني وما وقع على هامشها من اتفاقيات ومعاهدات، يمثل التعاون في المجال العسكري ركنا أساسيا، حيث دأبت بكين على تزويد إسلام آباد بكل ما تحتاجه من الأسلحة الحديثة ، ليس هذا فقط وإنما امتد التعاون ليشمل إجراء المناورات العسكرية المشتركة في البر والبحر والجو، وتأسيس مشاريع عسكرية ثنائية لإنتاج الذخائر والأسلحة الخفيفة، ولتصنيع الطائرات المقاتلة والصواريخ الموجهة وصولا إلى استثمار الصينيين ملايين الدولارات في تهيئة ميناء "غوادر" في إقليم بلوشستان الباكستاني المواجه لمضيق هرمز على خليج عمان ، وبناء المنشآت فوقه، أملا في الحصول على تسهيلات عسكرية دائمة فيه تخدم أغراضهم الاستراتيجية.

وبطبيعة الحال فان اشتراك الدولتين في مشاريع حربية مشتركة ساهم في حاجة كل منهما إلى الآخر. وتشمل هذه المشاريع: إنتاج الطائرات المقاتلة من طراز "ثندر جي اف – ١٧" كما أسلفنا، وطائرات التدريب من نوع "ك- ٨" وطائرات الأواكس وصواريخ كروز من طراز "بابر" ودبابات الخالد من طراز "ام بي تي – ٢٠٠٠ " ودبابات "تي-٨٥".

إلى ذلك شمل تعاون الجانبين المجال النووي. حيث تذكر الوثائق التاريخية ومصادر الاستخبارات الغربية أن بكين كانت الدولة الأولى التي شجعت باكستان ومدتها بالمساعدات التقنية ابتداء من منتصف السبعينيات لكي تطور أسلحة نووية قادرة على ردع الهند التي كانت قد أجرت تجربتها النووية الأولى في عام ١٩٧٤ . والمعروف في هذا السياق أن البلدين وقعا علنا على اتفاقية تعاون شاملة في المجال النووي، في عام ١٩٨٦ ليتبع ذلك عقد اتفاقيات أخرى ساعدت بكين بموجبها حليفتها الباكستانية على تطوير قدراتها النووية للأغراض السلمية. ولعل أهم تلك الاتفاقيات الأخيرة، ما وقع في عام ١٩٩٩ حول بناء محطة طاقة نووية في ولاية البنجاب بقوة ٣٠٠ ميغاواط، وما وقع في عام ٢٠٠٨ حول إقامة محطة نووية للأغراض السلمية في منطقة خوشاب.

– وكانت لبكين أيضا يد في امتلاك باكستان لتكنولوجيات الفضاء التي ساعدت الأخيرة على إرسال أقمار صناعية باسمها إلى الفضاء الخارجي، ويد في مدها بالعلماء العاملين في مجالات التكنولوجيات النووية والفضائية والصاروخية.

وكنتيجة لما سبق ذكره من علاقات حميمة ودافئة ومضطردة على مدى نصف قرن، لم يكن غريبا أن تشهد مناسبة اليوبيل الذهبي لإقامة العلاقات الدبلوماسية ما بين البلدين في عام ٢٠٠١ سلسلة من الاحتفالات غير المسبوقة في شكلها ومضمونها ودلالاتها. حيث شملت تلك الاحتفالات زيارات متبادلة بين مسؤولي البلدين، إضافة إلى تبادل الزيارات ما بين رموز قطاعي المال والأعمال والمجتمع المدني، وإقامة المعارض التجارية والمهرجانات الموسيقية و الفنية وتكريم الشخصيات التي لعبت دورا بارزا في تطوير العلاقات البينية بين الجانبين، وإصدار طوابع البريد ومصكوكات النقود التذكارية.

غير أن هذه الاحتفالات تزامنت أيضا مع دعوات من قبل ساسة بارزين ومحللين معروفين في داخل باكستان موجهة إلى حكومة الرئيس آصف زرداري تطالبه فيها بأن يتبنى سياسة تقوم على اعتبار الصين – وليس الولايات المتحدة الأمريكية – هي الحليف والشريك والصديق الرئيسي. وقد جاء هذا بطبيعة الحال انعكاسا لامتعاض بعض الباكستانيين – ولاسيما قسم من جنرالات المؤسسة العسكرية – من قيام الحليف الأمريكي التقليدي بانتهاك سيادة الأراضي الباكستانية أثناء ضرب قواته المرابطة في أفغانستان لمعاقل المتطرفين والإرهابيين من جماعتي القاعدة وطالبان في إقليم الحدود الشمالية الغربية الباكستاني.

ويمكن القول أن دعاة هذا المطلب في باكستان يزدادون يوما بعد يوم منطلقين من مقولة أن صين اليوم لم تعد كصين الخمسينيات والستينيات، بمعنى أنها تحولت إلى قوة لا يستهان بها وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في مجالات كثيرة و متنوعة، هذا ناهيك عن ادعاء هؤلاء بأن الأمريكيين يستخدمون باكستان وقتما تقتضي مصالحهم ذلك، ويتخلون عنها لصالح الهند إذا ما شعروا أن الأخيرة أكثر فائدة لاستراتيجياتهم، بينما لم يغير الصينيون مواقفهم من باكستان يوما ما وظلوا ملتزمين بدعمها سياسيا ودبلوماسيا واقتصاديا وعسكريا طوال العقود الخمسة الماضية.

غير أنه بجردة حساب، يجد المرء أن ما قدمته الصين طوال العقود الماضية لباكستان من مساعدات اقتصادية، لا يقارن إطلاقا بما قدمته الولايات المتحدة و صناديق المساعدات والقروض الدولية المؤتمرة بأمرها وبما قدمته الدول الغنية الحليفة لواشنطون في الشرق الأوسط من مساعدات من اجل إنقاذ اقتصادها وخزينتها من شبح الإفلاس والانهيار التام. وبعبارة أخرى، فانه إذا كانت الصين قد قدمت السلاح إلى باكستان وبكميات اكبر مما قدمته الولايات المتحدة – ولا سيما في الفترة ما بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٨٠ التي وصل فيها واردات باكستان من السلاح الصيني إلى أكثر من ثلث إجمالي وارداتها الحربية شاملة طائرات الميغ القاذفة والمقاتلة والمدافع والدبابات والعربات المدرعة والفرقاطات والسفن من مختلف الأحجام والأنواع – فان الولايات المتحدة والدول الحليفة لها والمنظمات الغربية المانحة هي التي تولت إنقاذ الاقتصاد الباكستاني المتهالك بفعل الفساد والتسيب وتذبذب الخطط الاقتصادية وانعدام الأمن و الاستقرار

أما القول بأن الصين ظلت خلال ٥ عقود تقف موقفا صامدا إلى جانب باكستان وضد الهند، فليس كله صحيحا. فمنذ التسعينيات وتحت ضغط مصالح اقتصادية بحتة، بدأت بكين في طرق أبواب نيودلهي من أجل نسيان الماضي وفتح صفحة جديدة في العلاقات البينية، ولا سيما في الشقين التجاري والعلمي. ورغبة منها في ألا يكون رد الهنود سلبا، قامت القيادة الصينية بإحداث بعض التغيير في مواقفها من قضية كشمير، على نحو ما ظهر جليا أثناء أزمة "كارغيل" في عام ١٩٩٩، حينما طالب الصينيون حلفاءهم الباكستانيين بالانسحاب من مواقع جبلية احتلوها في الجانب الهندي، وحينما صرحوا لأول مرة بأن حل قضية كشمير يجب أن يكون في إطار التفاوض الثنائي ما بين إسلام آباد ونيودلهي من دون اللجوء إلى القوة. وقد مثل هذا في حينه تراجعا في الموقف الصيني التقليدي من القضية الكشميرية والذي كان يدعو دائما إلى ضرورة تطبيق قرارات الأمم المتحدة حول إجراء استفتاء في تلك الولاية للاختيار ما بين الانضمام إلى باكستان أو الهند.

الأمر الآخر الذي دفع الصينيين في السنوات الأخيرة إلى الإشاحة قليلا بوجوههم عن باكستان – وان حافظت أشكال التعاون المشار إليها آنفا على طبيعتها ووتيرتها ، وخاصة التعاون العسكري الذي يعتبره الصينيون أفضل طريقة لاحتواء الهنود وطموحاتهم الإقليمية – هو امتعاض بكين مما وصف بعدم تحرك إسلام آباد تحركا جادا ضد مواطنيها ممن يوفرون الملاجيء الآمنة ومعسكرات التدريب على السلاح لمسلمي "الايغور" الصينيين من سكان إقليم شيانسينغ الساعين إلى الانسلاخ عن الصين وإقامة دولتهم المستقلة.

قـراءة أوليـة في الأزمـة الإيـرانيـة

عماد علو

أكدت التظاهرات وأحداث الشغب التي أعقبت فوز مرشح المحافظين المتشدد محمود احمدي نجاد بولاية ثانية في الانتخابات الإيرانية الأخيرة ، أن السجل السياسي لإيران منذ الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ تميز بديناميكية يصعب معها التنبؤ بماله..كونه خليطاً من الأحداث والنوايا المتسلسلة التي ترتب أفعال متصاعدة الأثر تبدأ بحث (دعوة أو تبرير) إيديولوجي وتنتهي بفعل واقعي يحمل معه سر تأثيره.والمتتبع لخبايا ذلك السجل يجد تخمته بنقاط انعطاف كبيرة اختلفت في دواعيها وظروفها ...ولكنها اشتركت جميعا في مال واحد حيث بناء التجربة الاستراتيجية الطامحة للتفوق ، والتأثير ، وتحييد أي فعل مضاد لها . وقد تعددت طرق بناء التجربة على مر التاريخ السابق للاحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق جارتا إيران الشرقية والغربية ..إلا أن إيران إذ تحسبت لصيانة فعلها الخارجي الحاضر بتعدد ألوانه كطريقة مقصودة لتفويت الفرصة على أعدائها لاسيما بعد أن وعت في ظل التواجد العسكري الأمريكي والغربي على حدودها الغربية والشرقية والجنوبية ، لضرورة الحفاظ على ديمومة وجودها كأساس لبناء سلوكها المقبل ..حيث سعت إلى تكثيف جهدها نحو الانطلاق كونها ، وهي المدركة لفعلها والمتحسبة لما يواجهها من تحد من خلال معاناتها الأمنية ، معنية للعمل وبقوة للاستجابة ليس من خلال مواجهة التحدي بنفس فصيلته بل عبر السعي الحثيث نحو التكون كأسلوب ناجح لاحتواء هذا التحدي بأقل الكلف . إلا أن الأمور جاءت مكلفة في هذه المرة ، فقد فشل نظام طهران على التعويل على ما تمتلكه إيران من مقومات كدواع لتبرير التوجه الإيراني نحو التكون من جديد أمرا غير واضح تماما حتّى ألان حيث أن الوجود العسكري الغربي القريب والقيود المفروضة على الحركة الإيرانية وما نال سمعة إيران من جراء وصمها بالإرهاب ومساعدة التطرف الديني والذي برر الحملات الغربية ضدها وضد الإسلام عموما ، يعكس اليوم نوعاً" من فشل إيراني في الانتقال من المثالية الثورية إلى الواقعية الإنمائية ، الأمر الذي سلب تلك المقومات جوهر تأثيرها ، على المستوى الاستراتيجي .لتسلط الضوء بشدة على أمراض ومشاكل وتناقضات حاول النظام إخفائها والتستر عليها منذ عام ١٩٩٧ عندما فاز الإصلاحي محمد خاتمي بالرئاسة في إيران ، حيث كشفت الأحداث الأخيرة الخلل الكبير في القوة البشرية الإيرانية ، التي مازالت تعاني انقسامات عرقية عميقة الجذور تتمثل بمشكلة عربستان(الأهواز) ومشكلة الأكراد (حزب الحياة الحرة الكردستاني الإيراني) فضلاً" عن التطلع المتصاعد للشباب الإيراني للانعتاق من قيود وهيمنة المؤسسة الدينية الضاغطة على الحريات الفردية الشخصية في عالم الانفتاح والمعلوماتية والعولمة ، فضلا عن الإخلال بقدرة الدولة المؤسسية على تحويل وإعداد الطاقة البشرية إلى قوة ساندة للنظام ، أصبحت مرهونة بشكل حاد بالمصاعب الاقتصادية التي تواجهها إيران في ظل متطلبات الملف النووي المندفعة إلى تفعيله بكل طاقاتها .. وقد أشرت التظاهرات والاحتجاجات الأخيرة التي شهدها الشارع الإيراني أن أيديولوجية الثورة الإسلامية والالتزام بـ(ولاية الفقيه) قد تراجعت فروض الاستنجاد بها تحت حمى الواقعية والدعوة للإصلاحات أو طمعا في تخفيف حدة الضد الدولية حيال أي فعل إيراني سواء كان على الصعيد الداخلي أو الخارجي .

وبعد سقوط العديد من القتلى والجرحى وسط المتظاهرين المعترضين على نتائج الانتخابات الإيرانية الأخيرة فان المهمة التي سيواجهها النظام الحاكم في إيران ستتركز حول تجاوز الصعاب التنفيذية في صياغة القرارات وتنفيذها بعد أن ازدحمت الساحة الإيرانية مؤخرا بعناصر الضد التي نالت من وحدة المؤسسة الدينية الإيرانية ووحدة الصف الوطني الإيراني الأمر الذي قد يبطئ أو يعيق مسار التكوين من جديد ليس على صعيد تصادم الرؤى بل باختيار الوسائل لتفعيل ذلك المسار في ظل ضغوط دولية وإقليمية هائلة مصحوبة بالتهديد بالتدخل العسكري ،مما سيعيق تحقيق الوعود التي وعد بتحقيقها احمدي نجاد في مستقبل حكمه لإيران ...

مـــوت وانـــبـــعـــاث الأيـــدلـــوجـــيـــات

لطيف القصاب

عند الحديث عن مدى ثبات الأيدلوجية الفكرية أمام متغيرات الواقع والتاريخ تتجسم في الذهن صورتان متداخلتان، تتبنى الأولى فكرة أن البقاء في نهاية المطاف هو من نصيب الأيدلوجية الأقوى من حيث النفوذ السياسي والتأثير في حركة الاقتصاد العالمي والأكثر انصياعا لتنفيذ رغبات وتطلعات مواطنيها المشروعة من جهة، والأكثر انفتاحا على أيدلوجيات تغايرها في الأصول والفروع من جهة اخرى.

ووفقا لهذا التصور تظهر المنظومة الغربية على رأس قائمة الأيدلوجيات الفكرية الأكثر صمودا في وجه المتغيرات التاريخية الراهنة والأكثر قدرة على صهر الأيدلوجيات الفكرية العالمية الصغرى في بوتقتها الثقافية أو احتوائها وتفادي أخطارها المحتملة على تغيير نمط وإيقاع الحياة لديها بسبب ما تمتلكه هذه الأيدلوجية من قوى سياسية واقتصادية هي الأقوى في العالم، وبريق ثقافي ناعم هو الأكثر سطوعا واستلابا لعقول قطاع عريض من الرأي العام في العالم.

وأما الصورة التي تقع في ثنايا الصورة المتقدمة فتقطع بان العصر الذهبي للأيدلوجيات الفكرية ضيقة الأفق وذات الإمكانات المادية البسيطة قد أصبح جزءاً من الماضي الذي لا يُغري الكثيرين بالعودة إليه، لاسيما وان هذا العصر قد ارتبط تاريخيا بالثورات والانقلابات الفاشلة في مختلف أرجاء المعمورة فإذاً ، وقد نقلت سجلات التاريخ ان الأيدلوجيات المتطرفة عندما يحالفها النجاح في قيادة بلد ما فان أول ما يخطر في بال الثوار هو تصنيع أنظمة دكتاتورية لا تتقن عملا أكثر من تفجير النزاعات وخلق الحروب والفتن وخنق آراء ورغبات الشعوب المحكومة تحت حجج الوفاء الى ايدلوجية مزعومة.

كما إن وضع هذه الصورة الأخيرة في إطار التجارب الثورية الواقعية يقودنا إلى دحض دعاوى الفرقاء السياسيين الرامية الى إيهام الجمهور المستهدف بان من يختلف معها من الفرقاء الآخرين يمثل انشقاقا عن الأيدلوجية الأم لاسيما مع استمرار ظاهرة الانشقاق داخل هذه الأيدلوجية كثيرة المواليد، الأمر الذي يؤكد لنا بما لا يدع مجالا للشك انتفاء وجود مرجعية فكرية واحدة تربط بين الزعماء السياسيين المختلفين جذريا في بلد من بلدان العالم الثالث بل يدحض بما لايدع مجالا للشك أيضا دعاوى الانتماء المزعوم من قبل كل فريق منافس إلى فكرة كلية معينة اللهم الا اذا كان المقصود من هذا القول الانتماء الى فكرة المصلحية والوصولية.

وقد يكون إحساس المجتمعات المتطورة بوفاة الأيدلوجيات الفكرية التقليدية على يد مسوقيها من السياسيين عبر التاريخ الإنساني هو ما دعاها إلى السعي الدؤوب نحو تأصيل مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وبناء المجتمع المدني ونبذ دعاة الأيدلوجيات المتناحرة لاسيما الذين يتشابهون في كل شيء ماعدا الإيمان بهذا الزعيم والكفر بمن سواه، وبهذا الشكل يمكن لنا تقرير حقيقة انه كلما كان نشاط المجتمع المدني في بلد ما اكثر حرية ورواجا وفاعلية كلما كانت الأيدلوجية ضيقة الأفق تعيش أزمة وجود وحالة كساد في معظم شرائح ذلك البلد.

بمعنى آخر فان العلاقة بين الانفتاح على حياة المجتمع المدني من جانب والأيدلوجية المتطرفة حتى في الدول العظمى من جانب آخر هي علاقة عكسية كما ان العلاقات الاجتماعية ستبدو اكثر انسجاما بالمقارنة مع المجتمعات التي مايزال الاحساس لديها بما سميناه موت الأيدلوجية إحساسا ضعيفا وبالتالي فان هذه المجتمعات ماتزال عرضة لتفكك أنسجتها الاجتماعية مع كل تجربة انشقاق سياسية جديدة؛ اذ ان الانشقاق كمفهوم في المجتمعات الاقل تطورا وحداثة يستدعي التشهير والتسقيط بين الخصوم وبالتالي بين جماهير أولئك الخصوم فيما هو في المجتمعات المتمدنة يمثل مظهرا من مظاهر حرية التعبير التي يكفلها الدستور ويقرها النظام السياسي الحاكم.

ان ما يجعل جميع السلطات الحاكمة الى جانب بعض الاحزاب المعارضة في دولنا تمارس نوعا من التعتيم والتكتم حول تنصلها من أيدلوجياتها السابقة يكمن في حقيقة ان الأيدلوجية تعيش في أوساط الجماهير والمثقفين المستقلين وتموت بين النخبة السياسية التي تستشعر قبل غيرها ضرورات التغيير على قاعدة ان الشيء الوحيد الثابت في أيدلوجية السياسي الحقيقية هو المصلحة والمصلحة الذاتية تحديدا، ولهذا فان الأيدلوجيات عندما تموت في بلدان العالم الثالث لايعلم بها الكثيرون من الاتباع والمريدين العاديين، والسبب في بقاء الاعلان عن موت الايدلوجية الفكرية طي الكتمان يرجع الى خوف السياسيين من خسارة الجمهور المستهدف والذي تستهويه شعارات هذه الأيدلوجية او تلك، كما ان ثمة شعورا بفقدان الهوية يدعو السلطات الحاكمة وكذلك من هم في طور استلام الحكم يدعوهم الى الادعاء المتواصل بتبني الدفاع عن أيدلوجية موهومة.

ان السطور المتقدمة لاتعني التقليل من شان الأيدلوجيات الفكرية في البلدان التي لاتنتمي الى دول المنظومة الغربية فهناك الكثير من الأيدلوجيات في أصقاع الأرض الأخرى يتوفر لديها الكثير من عوامل الجذب الفكري والقوى الناعمة ويؤمن أصحابها والمقيمون على إدارتها بنظرية التراكم الحضاري وتحترم إرادة الأمم التي تقودها او تسعى لقيادتها في هذا الجيل او الأجيال اللاحقة الا ان المراد مما تقدم انتقاد النخب السياسية لاسيما الموجودة منها على سدة الحكم في مشرقنا العربي والإسلامي والتي تمارس العمل الأيدلوجي بوصفه سوقا لتصدير البضائع الفاسدة والتجارب الكاسدة وتجعل من محاولات نشر وتصدير أيدلوجياتها أسلحة لاصطياد المغفلين والموالين لها في الخارج، فيما هي تقابل الحركات السلمية لبعض مواطنيها المطالبين بحقوقهم المدنية والسياسية المشروعة بمنتهى درجات البطش والقسوة وتعد أي سلوك ينتقد أساليب الغش والخداع في مؤسساتها الرسمية على انه نوع من العمالة للأجنبي والخيانة للدولة.

وبسبب افتقار شعوب هذه الدول الى مؤسسات مجتمع مدني حقيقية تتبنى مناهج منظمة راسخة في الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، ما تزال ادعاءات الهيئات الحاكمة بانتمائها الى أيدلوجية معينة تجد آذانا صاغية في الداخل والخارج.

تحقيق المـواطنـة وسبـل الارتـقـاء

احمد جويد

الوطن ضرورة كباقي الضرورات التي يحتاجها الإنسان من أجل العيش والحياة فهو كالماء والهواء والغذاء بالنسبة للإنسان، إذ لا يمكن لأحد أن يتصور العيش بدون أن يكون له وطن يعيش فيه.

وليس من الضروري أن يكون الوطن مسقط رأس الإنسان أو إنه كان موطن الآباء والأجداد – وإن كان هذا الرابط أقوى وأمتن لتعزيز العلاقة بين المواطن والوطن – بل هناك أمور أخرى تزيد من انجذاب المواطن إلى الوطن غير مسقط الرأس والارتباط بالتراب وباقي الأمور التي تداعب المشاعر والوجدان، وتلك الأمور عبارة عن مجموعة من السبل يتقدم بها الوطن تجاه المواطن وتجد لها وقعاً ايجابياً داخل نفسه تترجم بعد ذلك إلى سلوك ايجابي للمواطنة الصالحة التي يتحلى بها أي مواطن يحب وطنه.

فما هي تلك السبل التي تجعل من المواطن أن يكون ايجابياً في تعاطيه مع قضايا الوطن الداخلية والخارجية؟ وما الذي يريده المواطن من الوطن للالتزام بروح المواطنة؟

قبل الإجابة على تلك الأسئلة لابد من الإشارة إلى مسألة مهمة تثير العديد من علامات الاستفهام في أذهان أغلب الناس، وهي مسألة التغيير الايجابي الذي يحصل مع المواطن بعد أن ينتقل مهاجرا او مهجرا من بلاده إلى بلاد أخرى وبخاصة البلدان التي يكون همها الأول هو المواطن، ومن خلال تلك الإشارة يمكننا الإجابة على الأسئلة أعلاه.

فالدول التي تنتهج النهج الديمقراطي في قوانينها وأنظمتها السياسية والتي تتمتع بقدر كبير من المحاسبة والمراقبة من قبل الشعب على مؤسسات الدولة، والتي تحترم حقوق الإنسان وتصون كرامته وتكون مسألة الارتقاء بمستوى المواطن العلمي والثقافي والصحي هي الغاية المنشودة فيها، تصبح مسألة مصلحة الوطن خطاً أحمر لا يمكن للمواطن مهما يكن مركزه أن يضر بها.

ولكي تقوى تلك الروابط بين الوطن والمواطن فانه لابد من وجود سبل معينة تجمع الطرفين لتعزيز أواصر الارتباط والرقي بها للوصول إلى الأهداف السامية التي يتمناها أي شخص في وطنه، ولا نعتقد بصعوبة أو عدم وجود تلك السبل التي من شأنها ان تصل بالمواطن كمواطن وبالوطن كوطن.

فالمواطن لا يريد من وطنه أكثر مما هو متيسر وسهل ومقدور على تلبيته من قبل الوطن، فطلباته لا تتعدى أكثر من العيش بكرامة من خلال حصوله على السكن الملائم الذي يليق به كانسان أولاً وكمواطن ثانياً، الحصول على العمل الذي يحفظ له تلك الكرامة الحرية في التعبير عن الرأي دونما خوف من الحاكم أو السلطان، التمتع بالأمن دونما تسلط على جلده سياط الجلادين وعلى رقبته سيوف الطغاة والجزارين، وأن يكون له رأي مسموع فيما يخص مصير ومستقبل الوطن.

وهذا الشعور أحس به من جرب البلاد الأخرى التي وفرت له تلك الضمانات الأمر الذي وصل بالبعض الى عدم التفكير في العودة إلى مواطنهم الأصلية بعد أن أحسوا بدفء الأوطان التي احترمتهم وعاملتهم كجزء منها تعطيهم ما يحتاجون إليه ويعطونها ما يستطيعون عليه.

فالسبل التي يسلكها الوطن تجاه المواطن يمكن فهمها من خلال الأنظمة والقوانين المتبعة في تلك الدول والمتمثلة في:

أولاً: وجود قوانين التزمت بها مؤسسات الدولة بجميع أنواعها تضمن الحقوق والحريات العامة لجميع المواطنين في تلك الدول مهما تكن خلفياتهم العرقية.

ثانياً: صون كرامة المواطن، فإذا توفرت أسباب ومدارك الكرامة، وشعر الإنسان بأن كرامته محظية بالاحترام، يكون ذلك سبباً في انشداده إلى تراب وطنه ويعمق إحساسه بالانتماء إليه والولاء للجماعة فيه إذ يقر لهم بالاحترام مقابل احترامهم له فالإنسان يجب أن لا يرضى لنفسه الإذلال والاستضعاف، وأن تصادر كرامته، إنما ينشد إلى وطنه، حينما تتوفر له الكرامة فيه، واحترام الآخرين له.

ثالثاً: توفير التسهيلات الادارية برفع التعقيدات الروتينية من أغلب مؤسسات الدولة والتي في حالة وجودها قد تكون سبباً لإذلال المواطن أو ابتزازه عن طريق ضعاف النفوس أو قد تكون عاملاً مساعداً للفساد المالي والإداري في دوائر الدولة، وبالتالي تساهم وبشكل كبير في تعطيل وتأخير العديد من المشاريع التي تخص المواطن.

رابعاً: توفير التسهيلات المالية والقانونية لأصحاب المشاريع ودفعهم معنوياً لتنمية قدراتهم المالية ومستوياتهم المعيشية، ويدخل ذلك الأمر بالكفاية الاقتصادية للإنسان لسد حاجاته ومتطلباته المالية، فالمفروض أن تتوفر له كفاية المعاش في بلاده لينعم بالعيش فيها وليصرف جهده وطاقته في عمرانها وتقدمها، لكنه حينما يفتقد ذلك في بلاده لأسباب مختلفة فهو إما أن يعيش الفقر والحاجة، وإما أن يغادر وطنه بحثاً عن لقمة العيش ومتطلبات الحياة.

خامساً: وجود مجموعة من الضمانات الأخرى تؤمن للمواطن مستقبله ومستقبل عائلته، الأمر الذي يزرع الثقة في نفس المواطن ويجعله أكثر تعلقاً بوطنه، كتوفير الضمان الصحي والتعليمي والخدمي... الخ.

سادساً: توفير الأمن، فكلما شعر الإنسان بالأمن على نفسه وماله وعرضه، زاد ذلك في حبه وانشداده وتعلقه بوطنه، وروي عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): (لا خير.. في الوطن إلا مع الأمن والسرور).

وفي مقابل ذلك فللوطن حق يجب على المواطن أن يؤديه، فما يحدث في بلادنا وللأسف الشديد بعيد كل البعد عن روح المواطنة ورح الشريعة السمحاء التي ندين ونعتقد بها، فكما ورد في الحديث (حب الوطن من الإيمان)، نلاحظ إن العمل يجري على خلاف ذلك والشواهد كثيرة نستطيع أن نوجز بعضاً منها في:

١- الرضا بحالة الذل التي يتعرض لها المواطن أثناء مراجعته بعض دوائر الدولة ومحاولته التقرب والتملق إلى المسؤول في دوائر الدولة والنظر اليه باعتباره فوق القانون.

٢- المساهمة في تلويث بيئة الوطن الصحية من خلال عدم الاهتمام بعنصر النظافة برغم تأكيد ديننا الحنيف بالنص على إن (النظافة من الإيمان) و(تنظفوا فإن الإسلام نظيف) وهذه المسألة تؤكد عدم حب الوطن فحينما يرضى المواطن أن يكون بيته نظيفاً فكيف يقبل أن يكون وطنه غير نظيف.

٣- السكوت عن المفسدين في دوائر الدولة وسرّاق المال العام والمساهمة في تشجيعهم بدفع الرشاوى لهم في الكثير من الأحيان.

٤- عدم الإخلاص بالعمل وعدم الإتقان والتسيب وبخاصة في مؤسسات القطاع العام.

ان حالة فقدان المواطنة التي يشعر بها أغلب المواطنين لم تكن وليدة الساعة، بل هي ثمرة لعقود من سياسة نظام قمعي مقيت وحصار جائر مورس على المواطن بالدرجة الأولى وليس على النظام الحاكم جعلت من المواطن يعتبر الوطن جزءاً من النظام وحبه وبغضه له وهو ما يشعر به تجاه نظام الحكم، ويمكن لهذه الحالة أن تزول بإتباع السبل التي تمت الإشارة إليها في أعلاه كي تعود المحبة بين المواطن والوطن.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com